USAID FROM THE AMERICAN PEOPLE

Tunisia Accountability, Decentralization, and Effective Municipalities (TADAEEM) Activity

تونسيات TOUNISSIET

تقرير جمعية تونسيات حول مشروع:

الخدمات العامة المستجيبة لتكافؤ الفرص بين الجنسين بولاية قابس

أفريل 2019

Tunisia Accountability, Decentralization, and Effective Municipalities (TADAEEM) Activity

تونسيات
TOUNISSIET

تقرير جمعية تونسيات حول مشروع:

الخدمات العامة المستجيبة لتكافؤ الفرص بين الجنسين بولاية قابس

إعداد: فريق المشروع بجمعية تونسيات

أفريل 2019

THIS REPORT IS MADE POSSIBLE BY THE GENEROUS SUPPORT OF THE AMERICAN PEOPLE THROUGH THE UNITED STATES AGENCY FOR INTERNATIONAL DEVELOPMENT (USAID). THE CONTENT IS THE RESPONSIBILITY OF TOUNISSIET AND DOES NOT NECESSARILY REFLECT THE VIEWS OF USAID OR THE UNITED STATES GOVERNMENT.

المحتوى

القسم الأول: مقاربة النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل 4

1. مفهوم النوع الاجتماعي 4
2. تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل 4
3. هل تعني مقاربة النوع الاجتماعي تكافؤ الفرص بين الجنسين؟ 6
4. النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في النصوص القانونية التونسية 6

1.4. الدستور التونسي 6

2.4. القانون الأساسي المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة 6

3.4. القانون الأساسي المتعلق بمجلة الجماعات المحلية 7

4.4. القانون الأساسي المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية 8

5.4. الأمر الحكومي المتعلق بإحداث مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل 9

6.4. الأمر الحكومي المتعلق بالمصادقة على النظام الداخلي النموذجي للمجالس البلدية 9

القسم الثاني: مشروع الخدمات العامة المستجيبة لتكافؤ الفرص بين الجنسين بولاية قابس 10

1. الأطراف الفاعلة في المشروع 11

1.1. جمعية تونسيات 11

2.1. برنامج دعم المساءلة واللامركزية وفعالية البلديات «تدعيم» 11

3.1. جمعية تونسيات قابس 12

4.1. بلدية قابس 12

5.1. بلدية مارث 12

6.1. بلدية غنوش 12

2. تنفيذ المشروع 12

1.2. التقييم المجتمعي للخدمات العامة المستجيبة لتكافؤ الفرص بين الجنسين...12

1.1.2. مزايا تطبيق التقييم المجتمعي للخدمات العامة المستجيبة لتكافؤ الفرص بين الجنسين 13

2.1.2. أهمية التقييم المجتمعي للخدمات العامة المستجيبة لتكافؤ الفرص بين الجنسين 13

3.1.2. بطاقة التقييم المجتمعي للخدمات العامة المستجيبة لتكافؤ الفرص بين الجنسين 14

2.2. أنشطة المشروع مخرجاتها.....15

1.2.2. الدورة التدريبية للميسرين.....15

2.2.2. اللقاءات العامة مع المواطنين 16

- أهداف اللقاءات 16
- مخرجات اللقاءات..... 16
  - بلدية قابس..... 16
  - بلدية غنوش 19
  - بلدية مارث 22

3.2.2. اللقاءات العامة مع المسؤولين 24

- أهداف اللقاءات 24
- مخرجات اللقاءات..... 24
  - بلدية قابس..... 24
  - بلدية غنوش 24
  - بلدية مـارث..... 25

4.2.2. ملاحظات عامة حول لقاءات المسؤولين..... 26

المراجع 27

القسم الأول:
مقاربة النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل

1. مفهوم النوع الاجتماعي

ظهر مفهوم النوع الاجتماعي (أو الجندر Gender) في ثمانينات القرن العشرين، كمصطلحٍ استُخدِم وتداول في قاموس الحركات النسوية التي ظهرت في أميركا الشمالية ومن ثم أوروبا الغربية في أواخر الثمانينيات.

صورة من الدورة التدريبية للميسرين

وكان أول ظهور دولي لهذا المصطلح «جندر» في مؤتمر السكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام 1994، وكان وقتها المصطلح غير معهود ولا متداولا ولم يحدد له مفهوم دقيق.

وتلي مؤتمرَ القاهرة المؤتمرُ الدولي الرابع حول المرأة الذي عقد في بكين عام 1995 وواصل استخدام هذا اللفظ لا سيما في بنود الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة أو الشباب.

وكلمة الجِندر (gender) كلمة إنجليزية من أصل لاتيني تعني لغةً (الجنس) أي من حيث الذكورة والأنوثة أي التقسيم البيولوجي، أما في الاصطلاح الحديث، فيُقصد بالنوع الاجتماعي التقسيم الاجتماعي بين الذكر والأنثى وتوزيع الأدوار بينهما في المجتمع.

لذلك يعرّف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة النوع الاجتماعي باعتباره «الأدوار المحددة اجتماعياً لكل من الذكر والأنثى، وهذه الأدوار التي تكتسب بالتعليم تتغير بمرور الزمن وتتباين تبايناً شاسعاً داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى».

وتعرفه منظمة الصحة العالمية(1) على أنه «المصطلح الذي يفيد استعماله في وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعيًّا لا علاقة لها بالاختلافات العضوية».

2. تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل

يتعلق تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل من حيث المبدأ بالمساواة بين الجنسين والمراد به سهولة الحصول والوصول إلى الموارد بغضّ النظر عن الجنس ذكرا كان ام أنثى.

(1) منظمة العمل الدولية: حقوق النساء العاملات والمساواة بين الجنسين (2000)

ويتضمن هذا بالأساس المشاركة الاقتصادية والسياسية وصناعة القرار.

وقد أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن «المساواة بين الجنسين هي المساواة بين الرجل والمرأة وتضمن مفهوم أننا جميعًا بشر، فالرجال والنساء هم أحرار في تطوير قدراتهم الشخصية وليصنعوا القرارات بدون الحدود المرسومة بواسطة الأفكار النمطية. المساواة بين الجنسين تعني أن السلوكيات المختلفة والتطلعات واحتياجات المرأة والرجل يجب أن تؤخذ في الاعتبار ويتم تقييمها وتفضيلها بمنتهى المساواة. هذا لا يعني أن الرجل والمرأة يجب ان يكونوا متشابهين ولكن حقوقهم ومسؤولياتهم وفرصهم لا تعتمد على نوع جنسهم. المساواة بين الجنسين تعني الإنصاف في المعاملة بين الرجل والمرأة طبقًا لاحتياجاتهم الخاصة. هذا من الممكن أن يتضمن المساواة في المعاملة او المعاملة المختلفة ولكن الاهتمام بالمساواة في الحقوق والمنافع والواجبات والفرص».

المساواة بين الجنسين هي الهدف بينما الحياد الجنسي والإنصاف الجنسي هي الطرق التي تساعد في تحقيق الهدف. يُستخدم التكافؤ بين الجنسين لقياس التوازن بين الجنسين في اي موقف، حيث انها من الممكن ان تساعد في تحقيق المساواة بين الجنسين ولكنها ليست الهدف نفسه. المساواة بين الجنسين أكبر من تمثيل العدل، أنها مربوطة بقوة بحقوق النساء، وعادة تتطلب تغيير سياسي.

كما تقول منظمة اليونيسيف[2] في نفس الإطار أن المساواة بين الجنسين تعني أن «الرجال والنساء الأولاد والبنات يتمتعون بنفس الحقوق والموارد والفرص والحماية ولا تعني أن يكون الرجال والنساء والأولاد والبنات متشابهين أو أن يتم معاملتهم بالمثل».

فالمساواة بين الجنسين تهدف للتكافؤ الفرص بين الجنسين ويكون ذلك بتمتعهم بكافة الحقوق والامتيازات في جميع مجالات الحياة، وهو أحد أهداف الألفية للأمم المتحدة، من أجل المشاركة في التنمية وبناء المجتمع والحد من التمييز ضد المرأة.

(2) *UNICEF: Promoting gender equality: An equity-focused approach to programming (2005)*

3. هل تعني مقاربة النوع الاجتماعي تكافؤ الفرص بين الجنسين؟

في الحقيقة لا يمكن إعطاء جواب نهائي باتّ في هذا الخصوص، ذلك أن تأويلات مصطلح «النوع الاجتماعي» تتعدد بتعدد مفسريها ومعتمديها، بين من يفسرها على أنها هي نفسها تكافؤ الفرص بين الجنسين، وبين من يوسّع مفهومها أكثر لتشمل فئات اجتماعية أخرى على غرار المسنين والأشخاص أصحاب الإعاقة وغيرهم... وبين من يضيّقها لمجرد الاختلافات البيولوجية بين الجنسين.

ومن أجل الإجابة عن هذا السؤال استندنا على النصوص القانونية التونسية التي تثير مسألة النوع الاجتماعي أو تكافؤ الفرص بين الجنسين.

4. النوع الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في النصوص القانونية التونسية

1.4. الدستور التونسي

لم يرد في نص دستور الجمهورية التونسية مصطلح «النوع الاجتماعي» صراحةً، بينما تم استعمال عبارة «تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل» حيث ورد في الفصل 46 من الدستور: «تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات».

وعلى مستوى النصوص القانونية فإن عديد مشاريع القوانين تضمنت اعتماد مصطلح النوع الاجتماعي على غرار مشروع قانون العنف ضد المرأة والقانون الأساسي المتعلق بمجلة الجماعات المحلية والقانون الأساسي لميزانية الدولة:

2.4. القانون الأساسي المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة

ورد بمشروع القانون الأساسي عدد 60 لسنة 2016 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة ما يلي:

الفصل الأول: يهدف هذا القانون إلى وضع التدابير الكفيلة بالقضاء على كل أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي...»

الفصل الثاني: «يشمل هذا القانون كل أشكال العنف المسلط على المرأة أساسه النوع الاجتماعي...»

وذلك من دون تقديم تعريف دقيق لمفهوم النوع الاجتماعي رغم تخصيص هذا القانون لكامل الفصل الثالث لتوضيح المصطلحات الواردة بنص القانون، من ذلك أنه قدّم تعريفات لمصطلحات «المرأة» و«الطفل» و«العنف ضد المرأة» و«العنف المادي» و«العنف المعنوي» و«العنف الجنسي» و«التمييز ضد المرأة»...

غير أنه بمناسبة مناقشته أمام لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية بمجلس نواب الشعب تبين وجود آراء مختلفة حول استعمال هذه العبارة «النوع الاجتماعي» بين من يرفض استعمال هذا المصطلح، وبين من يتبناه، وبين من يؤكد على أهمية تحديد مفهوم دقيق للنوع الاجتماعي كي لا يضطر القاضي إلى تأويله بما يتنافى مع المراد منه[3].

وانتهى مجلس النواب بالتخلي عن اعتماد مصطلح النوع الاجتماعي، حيث صدر القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة ونص على ما يلي:

الفصل الأول - يهدف هذا القانون إلى وضع التدابير الكفيلة بالقضاء على كل أشكال العنف ضد المرأة القائم على أساس التمييز بين الجنسين...

3.4. القانون الأساسي المتعلق بمجلة الجماعات المحلية

وقع التنصيص ضمن مشروع القانون الأساسي المتعلق بمجلة الجماعات المحلية على ما يلي:

الفصل 123 - تلتزم الجماعات المحلية باعتماد الشفافية والتشاركية ومراعاة النوع الاجتماعي في إعداد ميزانياتها السنوية.

وعند مناقشته صلب لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح بمجلس نواب الشعب قامت اللجنة بحذف مصطلح «النوع الاجتماعي» مع الإشارة إلى عدم وجوده في النظام القانوني التونسي. ليصدر في ما بعد القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلّق بمجلة الجماعات المحلية ناصّا في الفصل 130 منه على أن «تلتزم الجماعات المحلية باعتماد الشفافية والتشاركية في إعداد ميزانياتها السنوية...» متخليا بذلك على مصطلح النوع الاجتماعي في هذا الفصل.

وفي المقابل اعتمد هذا القانون في عدة مواضع مصطلح تكافؤ الفرص بين الجنسين حيث نص في:

(3) تقرير لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة 2016/60

الفصل 106 على اعتماد مخططات التنمية المحلية لجملة من العناصر ذكر منها «المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين»،

الفصل 156 على أن تعمل الجماعات المحلية على رصد الاعتمادات بميزانياتها السنوية حسب مهمات وبرامج لإنجاز مخطط التنمية وأمثلة التهيئة. وتأخذ بعين الاعتبار النفقات الوجوبية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

الفصل 210 على تشكيل المجلس البلدي إثر تنصيبه عددا من اللجان القارة لدرس المسائل المعروضة على المجلس البلدي على أن تشمل 12 مجالا، ذكر منها «المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين»

الفصل 308 على أن يشكّل المجلس الجهوي مجموعة من اللّجان القارّة منها لجنة مكلفة بالمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين،

4.4. القانون الأساسي المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية

ورد في مشروع قانون أساسي عدد 71/2015 يتعلق بالقانون الأساسي للميزانية في الفصل 18 منه «يسهر رئيس البرنامج على اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في تحديد الأهداف والمؤشرات» ليلقى هذا المصطلح نفس المصير الذي لقيه في مشاريع القوانين التي سبقته. حيث صدر القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية لينص في فصله 18 على ما يلي: «يعمل رئيس البرنامج على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز...»

يتلخص من كل ما مضى أن مصطلح «النوع الاجتماعي» لقي رفضا من طرف السلطة التشريعية في تونس لعدة اعتبارات لعل أهمها عدم وضوح المفهوم ومدلولاته، وما اعتبره غالبية النواب غموضا يلف هذا المصطلح مع ما يمكن أن يتسبب من مشكلات في تأويله. وعليه فقد تراوح التعامل معه بين الحذف الكلي من النص القانوني أو الاستعاضة عنه بمفهوم تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

على أن هذا المصطلح «النوع الاجتماعي» وجد له مكانا في النصوص الترتيبية التي هي أدنى مرتبة من القوانين، ولا سيما في الأمر الحكومي المتعلق بإحداث مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل.

5.4. الأمر الحكومي المتعلق بإحداث مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل

نص الأمر الحكومي عدد 626 لسنة 2016 المؤرخ في 25 ماي 2016 المتعلق بإحداث مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل على ما يلي:

الفصل الأول - يحدث لدى رئيس الحكومة مجلس استشاري يسمى «مجلس النظراء للمساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل» يشار إليه فيما يلي بعبارة «مجلس النظراء للمساواة».

الفصل 2 - يعمل مجلس النظراء للمساواة على إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم والميزانية للقضاء على جميع أشكال التمييز بين المرأة والرجل وتحقيق المساواة بينهما في الحقوق والواجبات.

على أن هذا الأمر - كسابقيه من النصوص القانونية - لم يقدم تعريفا دقيقا لمفهوم النوع الاجتماعي.

6.4. الأمر الحكومي المتعلق بالمصادقة على النظام الداخلي النموذجي للمجالس البلدية

تطبيقا لأحكام مجلة الجماعات المحلية صدر الأمر الحكومي عدد 744 لسنة 2018 المؤرخ في 23 أوت 2018 المتعلق بالمصادقة على النظام الداخلي النموذجي للمجالس البلدية. ونص هذا الأمر في الفصل 67 منه على ما يلي:

«تتمثل أهم مجالات اختصاصات اللجان القارة المنصوص عليها بهذا النظام الداخلي فيما يلي:

المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين: من أهم مجالات اختصاصاتها جمع المعطيات وإعداد تشخيص حول مدى ملائمة الإجراءات والخدمات البلدية والبرامج والمشاريع المقترحة والمنجزة لمبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين وتقديم مقترحات التعديل عند الاقتضاء.

وتشمل مجالات تدخل اللجنة خاصة التمثيلية داخل مختلف الهياكل البلدية والانتدابات وإسداء الخدمات وإعداد الميزانيات وصياغة البرامج والمشاريع. كما تتولى اللجنة إعداد تقارير دورية في مجالات عملها والتنسيق مع الهياكل العمومية المعنية وكل ما يتعلق بالمواضيع ذات العلاقة وفي حدود اختصاصات البلدية...»

فيُستخلص من كل ما تم تقديمه أن مفهوم النوع الاجتماعي لم يتم تقديم تعريف دقيق وواضح له، رغم كونه مفهوما جديدا في النظام القانوني

التونسي، لكن المتتبع لمسار صياغة مشاريع القوانين يستنتج أن أصحاب المشاريع الذين أدرجوا هذا المصطلح ضمن مشاريعهم كانوا يسعون من خلاله إلى تمكين المرأة ودعم دورها ومكانتها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وهو ما يعود بنا إلى مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين.

وعليه يمكن فهم أن مصطلح النوع الاجتماعي في تونس أريد به في الأساس تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل.

القسم الثاني: مشروع الخدمات العامة المستجيبة لتكافؤ الفرص بين الجنسين بولاية قابس

تنفذ جمعية تونسيات هذا المشروع في سياق أنشطتها في مجال دعم مشاركة المرأة في الشأن العام واللامركزية حرصا منها على مزيد الارتقاء بمكانة المرأة التونسية ودورها في المجتمع.

يستهدف هذا المشروع بلديات قابس ومارث وغنوش من ولاية قابس ويمتد إنجازه على 12 شهرا بداية من جانفي 2019 على نهاية ديسمبر 2019، وذلك بالتعاون مع:

- جمعية تونسيات قابس
- بلدية قابس
- بلدية مارث
- بلدية غنوش

وبتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في إطار برنامج دعم المساءلة واللامركزية وفعالية البلديات «تدعيم».

وتتمثل أهداف هذا المشروع في ما يلي:

- بناء قدرات المواطنات حول الخدمات العامة من أجل تطويرها حتى تستجيب لخصوصيات المرأة تكريسا لمبدأ تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل،
- رفع وعي المواطنين بأهمية استجابة الخدمات العامة لتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل،
- تحسيس صناع القرار بأهمية الأخذ بعين الاعتبار لآليات استجابة الخدمات العامة لمتطلبات تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل،

ومن أجل تحقيق أهداف هذا المشروع قامت الجمعية بإعداد وتنفيذ مجموعة ثرية من الأنشطة الميدانية تتمثل أهمها في:

- دورات تدريبية
- ورشات عمل
- لقاءات مع المواطنين
- لقاءات مع المسؤولين
- حملات تحسيسية وأيام توعوية

وتسعى الجمعية من خلال هذا المشروع إلى مزيد تكريس الممارسات التشاركية في الحوكمة المحلية والسياسات العامة والمحلية كما تعمل كذلك على صياغة ورقة سياسات عامة وإيصالها لمجلس نواب الشعب في تونس مساهمةً منها في بناء مجتمع حديث ومتوازن ومراعٍ لمتطلبات تكافؤ الفرص بين الجنسين.

1. الأطراف الفاعلة في المشروع

1.1. جمعية تونسيات

هي جمعية غير ربحية تأسست سنة 2011[4] وتضم نخبة من التونسيات وتسعى منذ تأسيسها إلى تحسين واقع المرأة التونسية وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة وبلورة رؤية حقوقية خاصة بقضايا المرأة والشباب والتنمية من خلال وضع برامج وخطط عمل وإطلاق مبادرات مدنية تساهم في تعزيز دور المرأة التونسية في التنمية.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للجمعية في:

- تعزيز قدرات المرأة والعمل على انخراطها الكامل في بناء مجتمع حديث متشبع بهويته،
- تشجيع روح المبادرة لدى المرأة عبر تنمية روح العمل التطوعي والجمعياتي لديها،
- التنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية المهتمة بشؤون المرأة.

2.1. برنامج دعم المساءلة واللامركزية وفعالية البلديات «تدعيم»

هو برنامج يمتد على 4 سنوات يتم تنفيذه من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عبر مكتب «ديلويت» يسعى إلى دعم مسار اللامركزية وتحسين الخدمات البلدية المسداة من قبل المؤسسات العمومية المحلية في إطار التشاركية.

ويتدخل برنامج «تدعيم» في المجالات التالية:

- الدعم التقني من خلال دعم عملية تطوير وتنفيذ مشاريع وخطط عمل الخدمات المسداة
- برنامج منح من خلال تقديم منح للحلول المبتكرة لتحسين تقديم الخدمات

(4) جمعية تونسيات هي جمعية غير ربحية تأسست في 10 ماي 2011 مضمنة بالرّائد الرّسمي عدد 112 بتاريخ 17 سبتمبر 2011 الصفحة 50271

- التكويـن عـبر بنـاء قـدرات السـلطات المحليـة والجهويـة والمنظـمات الوطنيـة ومنظـمات المجتمـع المـدني
- آليات التنسيق عبر تحسين التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة في تقديم الخدمات على المستويين الجهوي والوطني.

ويهدف برنامج تدعيم إلى:

- تعزيز مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار
- تحسين إسداء الخدمات البلدية
- تحسين آليات التنسيق الجهوية والوطنية

3.1. جمعية تونسيات قابس

هي جمعية تأسست في 5 ماي 2012 تهدف إلى تطوير وضعية المرأة التونسية في ولاية قابس على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي وذلك من خلال الشراكة مع بقية مكونات المجتمع المدني التي تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف.

4.1. بلدية قابس

مدينة قابس هي مدينة تونسية ومركز ولاية قابس. تقع المدينة على الخليج الذي يحمل نفس الاسم على بعد حوالي 405 كم على العاصمة التونسية تونس.

ويعود إحداث بلدية قابس إلى سنة 1887 بمقتضى أمر علي صادر عن الوزارة الكبرى للحكومة التونسية تحت رقم 207 بتاريخ 24 جانفي 1887. وتعد البلدية حاليا 99426 نسمة على مساحة تمتد على 30،6 كم^2 وتنقسم بلدية قابس الى أربعة مناطق وأربعة دوائر بلدية. يضم المجلس البلدي لقابس 30 عضوا.

5.1. بلدية مارث

أحدثت بلدية مارث سنة 1957 وذلك بمقتضى الأمر عدد 105 لسنة 1957 المؤرخ في 20 نوفمبر 1957. وتمسح البلدية حوالي 346 كم^2 وتعد 30410 نسمة.

يضم المجلس البلدي لمارث 24 عضوا.

6.1. بلدية غنوش

أحدثت بلدية غنوش سنة 1985 وذلك بمقتضى الأمر عدد 573 لسنة 1985 المؤرخ في 8 أفريل 1985. وتبلغ مساحة البلدية حوالي 20 كم^2 وتعد 28051 نسمة.

يضم المجلس البلدي لغنوش 24 عضوا.

2. تنفيذ المشروع

1.2. التقييم المجتمعي للخدمات العامة المستجيبة لتكافؤ الفرص بين الجنسين

هي عملية تشاركية تتم بالتعاون بين المواطنين المستفيدين من الخدمات العامة ومن المسؤولين عن إسداء الخدمات العامة المعنية. وتهدف هذه العملية إلى:

- معرفة ومناقشة الصعوبات المتعلقة بإسداء الخدمات العامة،

- تحديد مستوى رضا المنتفعين حول جودة الخدمات العامة من حيث استجابتها لتكافؤ الفرص بين الجنسين،
- تكوين فكرة حول رؤية مقدمي الخدمات ودورهم في إسداء وتحسين جودة الخدمات العامة واستجابتها لتكافؤ الفرص بين الجنسين،
- وضع خطة عمل مشتركة لتطوير جودة الخدمات العامة واستجابتها لتكافؤ الفرص بين الجنسين.

1.1.2. مزايا تطبيق التقييم المجتمعي للخدمات العامة المستجيبة لتكافؤ الفرص بين الجنسين

باعتبار اتباع التقييم المجتمعي لمنهجية تشاركية بين المنتفعين والمستفيدين من الخدمات العامة، يساهم هذا التقييم في تعزيز العلاقات بين المستفيدين ومقدمي الخدمات العامة حيث:

- يتمتع المستفيدون بقدرة أكبر على إيصال أصواتهم للتأثير على جودة الخدمة من حيث استجابتها لتكافؤ الفرص بين الجنسين ويصبحون بذلك أكثر تحملا للمسؤولية ويقدمون مزيدا من الدعم لتدبير تقديم الخدمة،
- يصبح مقدمو الخدمات العامة أكثر تفاعلا لتطلعات المواطنين في ما يتعلق باستجابة الخدمات العامة لتكافؤ الفرص بين الجنسين،
- يتيح الفرصة للفئات الخصوصية المستفيدة من الخدمات العامة (النساء والفتيات خاصة) للتعبير عن آرائهن في جودة الخدمة من حيث استجابتها لتطلعاتهن،
- يؤكد على تطوير الخدمة بما يزيد من استجابتها لتكافؤ الفرص بين الجنسين،
- يعزز الاستفادة من التفكير الجماعي في تقديم مقترحات عملية قابلة للتطبيق على أرض الميدان تساهم في استجابة الخدمات العامة لتكافؤ الفرص بين الجنسين.

2.1.2. أهمية التقييم المجتمعي للخدمات العامة المستجيبة لتكافؤ الفرص بين الجنسين

يعتبر التقييم المجتمعي من الآليات المهمة في تحسين الخدمات العامة واستجابتها لتكافؤ الفرص بين الجنسين لا سيما وأنه يساهم في:

- دعم المساءلة من خلال تعزيز المشاركة المستمرة للمستفيدين في تحسين أداء الخدمات العامة واستجابتها لتكافؤ الفرص بين الجنسين بالإضافة إلى زيادة استجابة مقدمي الخدمات العامة لمتطلبات المستفيدين منها، فضلا عن زيادة فرص تشريك مقدمي الخدمات العامة.
- التمكين (empowerment) من خلال اتاحة الفرصة للمرأة للتعبير عن آرائها للتأثير في مساءلة مقدمي الخدمات

العامة وتوفير بيئة مريحة لكافة أصناف النساء المستفيدات للمساهمة في فاعلية الخدمات العامة وذلك من خلال المشاركة في مجموعات التفكير والنقاش الجماعي مع حشد طاقاتهن وتوجيهها لتطوير استجابة الخدمات العامة لتكافؤ الفرص بين الجنسين إضافة إلى زيادة تملّك المجتمع عامةً والمرأة خاصةً للخدمات والبرامج المستجيبة لتكافؤ الفرص بين الجنسين.

- تحسين مخرجات الخدمات العامة من خلال زيادة استجابتها لتكافؤ الفرص بين الجنسين عبر المتابعة المستمرة لظروف تقديمها والترفيع من مستوى المسؤولية المجتمعية التي تؤدي إلى زيادة عدد المواطنين المنخرطين في مشاريع تطوير الخدمات العامة والمساهمة بمزيد من الوقت والجهد لتحسين استجابة هذه الخدمات العامة لتكافؤ الفرص بين الجنسين.

3.1.2. بطاقة التقييم المجتمعي للخدمات العامة المستجيبة لتكافؤ الفرص بين الجنسين (GRPS Score Cards)

تعتبر بطاقة التقييم المجتمعي للخدمات العامة المستجيبة لتكافؤ الفرص بين الجنسين (GRPS) Score Cards من أهم الأدوات المستعملة في التقييم المجتمعي للخدمات العامة. ويعتمد إعدادها وتنفيذها على مسار منطقي مترابط ومتفاعل بين مختلف مراحله للوصول في النهاية إلى إعداد خطة عمل مشتركة بين مقدمي الخدمات والمستفيدين منها.

ولتفعيل هذه الأداة يتم تطبيق المراحل العملية التالية:

1. الأعمال التحضيرية :

وهي عبارة عن مجموعة الأنشطة التي يتم انجازها مسبقا للقيام بإنجاز بطاقة التقييم المجتمعي للخدمات العامة المستجيبة للنوع الاجتماعي وتتضمن أساسا تحديد الأطراف المعنية وتحديد المجتمعات واعداد الميسرين وتدريبهم وتعبئة المواطنين لضمان المشاركة في النشاط

2. تحديد مدخلات الخدمات:

يتمثل في تجميع المعلومات الكمية والكيفية لمدخلات الخدمة العامة ومقارنة المدخلات المتوفرة بالمدخلات المطلوب توفرها لتلبية توقعات المواطنين. من خلال هذه العملية يتم تحديد الفجوات في عناصر المدخلات والوقوف على أسبابها مما يساعد على المناقشة المشتركة بين مقدمي الخدمات والمستفيدين

منها حول سبل تطوير استجابتها لتكافؤ الفرص بين الجنسين. من أجل تحقيق ذلك يتم اعتماد بطاقة تتبع المدخلات.

3. تقييم المنتفعين (لقاء عام بالمواطنين):

يتم إنجاز هذا التقييم على شكل لقاء عام بالمواطنين يتشكلون ضمن فرق عمل من أجل تحديد معايير جودة الخدمة العامة من حيث استجابتها لتكافؤ الفرص بين الجنسين ثم ترتيب هذه المعايير حسب الأولوية. على إثر ذلك يتم قياس مستوى رضا المنتفعين حول كل مؤشر من المؤشرات التي تم ضبطها. وبناء عليه يتم انجاز بطاقة تقييم المنتفعين.

4. تقييم مقدمي الخدمات العامة:

يتم خلال لقاء مع المسؤولين عن تقديم الخدمات العامة وعرض نتائج لقاءات المواطنين ورأيهم في مدى جودة الخدمات العامة واستجابتها لتكافؤ الفرص بين الجنسين. يمكن هذا اللقاء من فهم المسؤولين لمواقف المواطنين وتقريب وجهات النظر بينهم.

5. اللقاء المشترك:

يتمثل في لقاء عام يجمع المواطنين المستفيدين ومقدمي الخدمات لتبادل الآراء وتوضيح نقاط الاختلاف بين المجموعتين. يساعد هذا اللقاء على مزيد التدقيق في مؤشرات تقييم الخدمة العامة.

6. خطة العمل المشتركة:

يتم بناء على النقاشات التشاركية التي تم انجازها في المرحلة الخامسة إعداد مشروع لخطة عمل من أجل تحسين استجابة الخدمات العامة لمتطلبات تكافؤ الفرص بين الجنسين.

2.2. أنشطة المشروع مخرجاتها

تطبيقا للمراحل التي تم بسطها آنفا من أجل إنجاز التقييم المجتمعي لجودة الخدمات العامة واستجابتها لتكافؤ الفرص بين الجنسين وإعداد بطاقة التقييم المتعلقة به، تم اتباع المراحل الست آنفة الذكر مع شيء من التعديل تمثل أساسا في دمج بعض المراحل مع بعضها مع الحرص على عدم التأثير على جوهر عملية التقييم المجتمعي.

1.2.2. الدورة التدريبية للميسرين

- **أهداف الدورة**

- التعرف على مفهوم النوع الاجتماعي ومختلف أبعاده،

- التمييـز بـين النـوع الاجتماعـي وتكافـؤ الفـرص بـين المـرأة والرجـل،
- إعـداد خارطـة الخدمـات العامـة المسـتجيبة لتكافـؤ الفـرص،
- إنجـاز بطاقـة تقييـم الخدمـات العامـة المسـتجيبة لتكافـؤ الفـرص،
- تنشيط اجتماعات تشاركية.

محتوى الدورة

- الأدوار الاجتماعية والنوع الاجتماعي
- تكافـؤ الفـرص بـين المـرأة والرجـل في الدسـتور التونـسي والقوانـين الوطنيـة
- منهجيـة إعـداد بطاقـة التقييـم المجتمعي للخدمـات العامـة المسـتجيبة لتكافـؤ الفـرص بـين الجنسـين
- إعـداد وتسـيير الاجتماعـات التشـاركية (اجتماعـات المواطنـين واجتماعـات المسـؤولين)

مخرجات الدورة

- اختيـار 3 خدمـات عامـة للمشـاركين مـن كل بلديـة: قابـس ومـارث وغنـوش بواقع خدمة واحدة لكل بلدية،
- تحليل مدخلات الخدمات البلدية،
- قيـاس نسـبة الرضـا عـن اسـتجابة كل خدمـة لتكافـؤ الفـرص،
- إعـداد بطاقـات تقييـم للخدمـات العامـة المسـتجيبة للنـوع الاجتماعـي الخاصـة بهـذه الخدمـة،
- تسـيير اجتـماع تشـاركي والتعامـل مـع مختلـف أنمـاط الحاضريـن في الاجتـماع.

2.2.2. اللقاءات العامة مع المواطنين

صورة لتحليل مدخلات خدمة البنية الأساسية أثناء الدورة التدريبية

أهداف اللقاءات

- التعريـف بمقاربـة تكافـؤ الفـرص في الخدمـات العامـة،
- التحسيس بأهمية تحسين الخدمات العامة من حيث استجابتها لتكافؤ الفرص بين الجنسين،
- إنجاز بطاقة تقييم الخدمات العامة المستجيبة لتكافؤ الفرص بين الجنسين لكل بلدية.

مخرجات اللقاءات

- **بلدية قابس**

بعد جرد مجموعة الخدمات العامة المتوفرة بالمنطقة البلدية (الخدمات البلدية وغير

البلدية) وبعد القيام بإجراءات الفرز وترتيب الأولويات والتصويت في إطار تشاركي وتعاوني وشفاف بين جميع المواطنين الحاضرين، وقع الاختيار على العمل على الخدمة العامة المتمثلة في توفير البنية الأساسية وذلك من خلال ثلاثة عناصر وهي التعبيد والترصيف والتنوير العمومي.

في ما يتعلق بالتعبيد تبين وجود أهمية كبيرة لاعتماد مقاربة تكافؤ الفرص بين الجنسين باعتبار حساسية المرأة في التعامل مع هذا المرفق. وتبين من خلال النقاشات أن حالة الطريق تؤثر كثيرا في استعمال الطريق من طرف المرأة. فالمرأة كثيرا ما تتحرك برفقة الأطفال مما يبرز حاجتها الملحة إلى الشعور بالأمان والطمأنينة التي تتوفر مع جودة الطريق، خلافا الرجل الذي يجد صعوبة اقل في ذلك.

وفي ما يتعلق بإشكاليات استعمال الرصيف برزت الحاجة المتأكدة للمرأة في هذا المجال باعتبار توسع وتمدد أصحاب المحلات والمقاهي لسلعهم وطاولاتهم وكراسيهم على الأرصفة بما لا يمكن المرأة من استغلاله فضلا عن تعرضها للمضايقات عند مرورها من هذه الأماكن، الأمر الذي لا يتعرض له الرجل بالمرة.

أما التنوير العمومي فقد برزت أهميته للنساء مع خروجهن للعمل أو الدراسة باكرا قبل انتشار ضوء الصباح وعند عوتهن للبيت مساء لاسيما بعد غروب الشمس وحلول الظلام في الأنهج والأزقة، وحاجتهن للشعور بالأمان والطمأنينة عند مرورهن من هذه الأماكن. وهو ما لا ينزعج منه الرجل عادة.

تمت ترجمة هذه الاعتبارات ضمن بطاقة التقييم المجتمعي لخدمة البنية الأساسية (أو التحتية) من خلال مؤشرات تتعلق بجودة التعبيد والترصيف والتنوير واستجابتها لتكافؤ الفرص بين الجنسين، مع بيان نسبة رضا المواطنين حول كل معيار مثلما توضحه البطاقة التالية:

بطاقة تقييم الخدمات العامة المستجيبة لتكافؤ الفرص بين الجنسين لبلدية قابس

الخدمة العامة: البنية الأساسية

الخدمة العامة	المجالات	المعايير	مستوى الرضا					نسبة الرضا العامة	ملاحظات
			1	2	3	4	5		
البنية الأساسية	الطرقات	نسبة التعبيد	9	4	11	-	-	% 42	المرغوب تعبيد شارع البشرى بحي الأمل الذي يربط مدرسة حي الأمل 1 بالقاعة المغطاة
		صيانة الطرقات	18	6	-	-	-	% 25	المرغوب صيانة : - نهج 9 أفريل - النهج الذي يربط شارع عمر بن الخطاب بسوق حي الأمل
		حالة الطريق	13	5	6	-	-	% 34	إصلاح الحفر بالطرقات التنسيق بين المتدخلين عند عمليات صيانة شبكات التطهير والماء... لإرجاع الطريق على ما كان عليه بعد انتهاء الأشغال
	التنوير	نسبة التغطية	5	7	10	2	-	% 48	توفير الإنارة ببعض الأحياء بشط السلام
		جودة الإضاءة	5	12	6	-	-	% 39	توفير خدمة التنوير العمومي بشكل متواصل
		صيانة وتعهد الأعمدة والمصابيح	12	10	2	-	-	% 32	تغيير المصابيح التالفة في الإبان
	الترصيف	وجود الرصيف	6	9	7	1	-	% 29	ترصيف السوق الأسبوعية بحي الأمل
		إمكانية استعمال الرصيف	23	1	-	-	-	% 21	إلزام أصحاب المحلات والمقاهي بإخلاء الرصيف وإتاحته للمترجلين
		صيانة الرصيف	20	4	-	-	-	% 23	مراقبة من يقومون بأشغال خاصة على الرصيف وإلزامهم بالمحافظة عليه وإرجاعه إلى الحالة التي كان عليها

صور من اللقاء العام مع مواطني بلدية قابس

- **بلدية غنوش**

صورة من اللقاء العام مع مواطني بلدية غنوش

لم يختلف الحال في بلدية غنوش عن بلدية قابس كثيرا حيث أفضت نفس المنهجية التي تم اعتمادها بعد جرد الخدمات العامة (الخدمات البلدية وغير البلدية) والفرز وترتيب الأولويات والتصويت إلى اختيار الخدمة العامة المتمثلة في توفير البنية الأساسية وذلك من خلال ثلاثة عناصر وهي التعبيد والترصيف والتنوير العمومي.

في ما يتعلق بالتعبيد تبين وجود أهمية كبيرة لاعتماد مقاربة تكافؤ الفرص بين الجنسين باعتبار خصوصية المرأة في التعامل مع هذا المرفق. وتبين من خلال النقاشات أن حالة الطريق تؤثر كثيرا في استعمال الطريق من طرف المرأة. وينطبق نفس الشيء بالنسبة للسوق حيث إن المرأة هي أكثر الرواد على هذه المنشآت باعتبارها مسؤولة أكثر من الرجل على قضاء حوائج البيت.

وفي ما يتعلق باشكاليات استعمال الرصيف تكررت الإشكالية التي تمت ملاحظتها في بلدية قابس في بلدية غنوش بسبب توسع وتمدد أصحاب المحلات والمقاهي لسلعهم وطاولاتهم وكراسيهم على الأرصفة بما لا يمكن المرأة من استغلاله فضلا عن تعرضها للمضايقات عند مرورها من هذه الأماكن.

أما التنوير العمومي فقد برزت كذلك أهميته للنساء مع خروجهن للعمل أو الدراسة باكرا قبل انتشار ضوء الصباح وعند عودتهن للبيت مساء لاسيما بعد غروب الشمس وحلول الظلام في الأنهج والأزقة، وحاجتهن للشعور بالأمان والطمأنينة عند مرورهن من هذه الأماكن. وهو ما لا ينزعج منه الرجل عادة.

تمت ترجمة هذه الاعتبارات ضمن بطاقة التقييم المجتمعي لخدمة البنية الأساسية (أو التحتية) من خلال مؤشرات تتعلق بجودة التعبيد والترصيف والتنوير واستجابتها لتكافؤ الفرص بين الجنسين، مع بيان نسبة رضا المواطنين حول كل معيار مثلما توضحه البطاقة التالية:

صور لنتائج أشغال مواطني بلدية غنوش حول بطاقة التقييم المجتمعي لخدمة البنية الأساسية

بطاقة تقييم الخدمات العامة المستجيبة لتكافؤ الفرص بين الجنسين لبلدية غنوش

الخدمة العامة : البنية الأساسية

الخدمة العامة	المجالات	المعايير	مستوى الرضا 1	2	3	4	5	نسبة الرضا العامة	ملاحظات
البنية الأساسية	الطرقات	نسبة التعبيد	2	20	1	1		% 41	حي الامتياز حي 16 مارسيليا حي غرب السكة طرق الحراث
		جودة التعبيد			6	17	1	% 76	شارع الحبيب بورقيبة طريق الحراث حي 2 مارس طريق الشاطئ حي ابن خلدون
		ممرات خاصة بالمترجلين	2	19	3			% 41	شارع الطاهر الحداد
		مخفضات السرعة	1	3	5	15		% 68	طريق الشاطئ أمام كل المدارس (6 مدارس) مع انه هناك مدارس تم توفير مخفضات سرعة أمامها
		صيانة الطريق	20	3	1			% 24	الطريق المحاذي للسوق البلدي (كثير الحفر)
		علامات المرور	2	4	15	2		% 53	في تقاطع الطريق مع السكة الحديدية (عدد 2 تقاطعات)
	التنوير	نسبة التنوير (أعمدة الإنارة)	1	17	4	2		% 46	الشارع الذي يمر أمام مدرسة طارق بن زياد
		صيانة الأعمدة وتغيير المصابيح التالفة	2	9	13			% 49	شارع الحبيب بورقيبة
		توقيت التنوير			9	15		% 73	تقديم توقيت اشتعال أعمدة التنوير في الشتاء حيث يحل الظلام بسرعة
	الترصيف	نسبة الترصيف	1	3	4	16		% 69	
		طريقة الترصيف	1	5	15	3		% 57	
		إتاحة الرصيف للمترجلين	19	3	2			% 26	الأرصفة أمام المقاهي والمطاعم والتجار شارع الحبيب بورقيبة الطريق المحاذي للبلدية ومركز الشرطة
		صيانة الرصيف	7	14	3			% 37	عدم صيانة الأرصفة بعد القيام بأشغال الكهرباء (الشارع المحاذي للقباضة)
		عرض الرصيف	7	10	5	2		% 42	

• بلدية مارث

اعتـمادا عـلى نفـس المنهجيـة التـي تـم اعتمادهـا لبلديتي قابـس وغنـوش وبعـد جـرد الخدمـات العامـة (البلديـة وغـير البلديـة) والفـرز وترتيـب الأولويـات والتصويـت، وقـع اختيـار المواطنـين عـلى الخدمـة العامـة المتمثلـة في النقـل، والتـي تـم تحليلهـا مـن خـلال ثلاثـة عنـاصر وهـي الحافـلات وسـيارات الأجـرة (التاكـسي) ومحطـات الحافـلات.

في مـا يتعلـق بالحافـلات تبـين مـن خـلال النقاشـات أن ضعـف تواتـر الحافـلات في بلديـة مـارث هـو مـن أكـبر الاشـكاليات التـي تتعـرض لهـا النسـاء، حيـث إن طـول مـدة انتظارهـن للحافلـة يعرضهـن للمضايقـات والمعاكسـات وحتـى التحـرش في الطريـق العـام.

وفي مـا يتعلـق بسـيارات الأجرة فـإن اقتصار عملـن عـلى سـاعات النهـار وانقطاعهـم عـن العمـل في نهايـة المسـاء يسـبب لهـن ازعاجـا عندمـا يعجـزن عـن إيجـاد وسـيلة نقـل تؤمـن عودتهـن إلى البيـت ع الشـعور بالأمـان. وهـو مـا لا يزعـج الرجـال كثـيرا حيـث يعمـدون إلى طلـب الاسـتعانة بـأي مـار عـلى وسـيلة نقـل (auto stop) أو في أسـوء الأحـوال يمشـون عـلى الأقـدام.

أمـا في مـا يتعلـق بالمحطـات فـإن عـدم وضـوح أماكنهـا مـع عـدم معرفـة الوقـت الـذي تمـر فيـه الحافـلات يعـود بنـا إلى مسـألة طـول مـدة الانتظـار مـع مـا يـؤدي إليـه مـن تعـرض للمضايقـات في الشـارع.

وبنـاء عليـه تمـت ترجمـة هـذه الاعتبـارات ضمـن بطاقـة التقييـم المجتمعـي لخدمـة النقـل مـن خـلال مـؤشرات تتعلـق بالحافـلات وسـيارات الاجـرة ومحطـات الحافـلات واسـتجابتها لتكافـؤ الفـرص بـين الجنسـين، مـع بيـان نسـبة رضـا المواطنـين حـول كل معيـار مثلـما توضحـه البطاقـة التاليـة:

صور من اللقاء العام مع مواطني بلدية مارث

بطاقة تقييم الخدمات العامة المستجيبة لتكافؤ الفرص بين الجنسين لبلدية مارث

الخدمة العامة : النقل

الخدمة العامة	المجالات	المعايير	مستوى الرضا					نسبة الرضا العامة	ملاحظات
			1	2	3	4	5		
النقل	الحافلات	التواتر	2	11	4	-	-	% 42	المطلوب توفير حافلة تجوب المدينة كل ساعة على الأقل
		الحالة	6	8	3	-	-	% 37	مع أن الأسطول تحسن مقارنة بالماضي فإن المرجو مزيد تحسينه باقتناء مزيد من الحافلات
		الخطوط (التغطية)	4	10	2	1	-	% 41	المطلوب تغطية شاطئ العوامر وليماية
		الإرشادات (التوقيت والمكان)	17	-	-	-	-	% 20	المطلوب تعليق توقيت الحافلات في كل الحافلات
	سيارات الأجرة التاكسي	إستعمال العداد	16	1	-	-	-	% 21	تقريبا كل التاكسيات لا تستعمل العداد.
		توقيت العمل	13	3	1	-	-	% 26	أغلب أصحاب التاكسي لا يتجاوزون الساعة الخامسة مساء. المرغوب أن يعملوا حتى الساعة الثامنة مساء (أو على الأقل السابعة) حتى يتم الربط مع الحافلات التي تصل
		الالتزام بالخط (الرخصة)	9	7	11	-	-	% 31	أغلب أصحاب السيارات يشتغلون على خط مارث الزارات. بينما خط مارث الزركين لا يعملون عليه بالقدر الكافي، المرغوب تنشيط هذا الخط
	محطات الحافلات	تهيئة المحطات	16	61	2	-	-	% 22	المرغوب تركيز محطات حافلات (abribus) مع مقاعد في محطة عرام توجان
		أماكن التوقف	9	6	2	-	-	% 32	المطلوب تركيز أعمدة تدل على أماكن توقف الحافلة (arrêts) في كل أماكن التوقف.
		عَرضُ توقيتِ الحافلة	16	1	-	-	-	% 21	المرغوب تعليق توقيت مرور الحافلات في كل المحطات التي يتم تركيزها

3.2.2. اللقاءات العامة مع المسؤولين

أهداف اللقاءات

- التعرف على آراء المواطنين في جودة الخدمات العامة التي يقدمونها واستجابتها لتكافؤ الفرص بين الجنسين،
- توضيح النقاط التي تتطلب بيانا مثل المشاريع أو الصيانات البرمجة ضمن مخططات لاحقة،
- اقتراح إجراءات تساهم في تطوير استجابة الخدمات العامة التي يقدمونها لتكافؤ الفرص بين الجنسين.

مخرجات اللقاءات

• بلدية قابس

بعد عرض منهجية ومسار إعداد بطاقة التقييم المجتمعي للخدمات العامة وتوزيعها على المسؤولين حظي المشروع ومسار تنفيذه ونتائجه بالاستحسان من طرفهم. وتأكيدا لما ورد ببطاقة تقييم الخدمات أفاد أعضاء المجلس البلدي بقابس أنه تم تحديد ميزانية تعبيد الطرقات وصيانتها لاسيما المناطق التي ورد ذكرها في بطاقة التقييم مثل الطريق الرابطة بين سيدي بولبابة وحي الأمل (شارع ابن الخطاب) مع قرب آجال الانطلاق في الأشغال. كما أكدوا على السعي لبذل مزيد من الجهد في تغيير نوعية الإنارة وزيادة جودتها. أما في ما يتعلق بالترصيف فقد أبدوا استعداد البلدية لتنفيذ حملات استعادة الأرصفة والتنبيه على المحلات التي تستغلها.

وفي المقابل، وفي ما يتعلق بطلبات التعبيد لحي الأمل الذي يضم سوقا بلديا، أفاد أعضاء المجلس البلدي أنه وخلافا لما يظنه المواطنون، فإن فضاء السوق في الأصل هو منطقة خضراء حسب مثال التهيئة العمرانية للبلدية، لذلك لا يمكن القيام بتعبيده.

وعليه فإن المسؤولين سيعملون على إيجاد فضاء آخر للمنتصبين حاليا بهذا السوق ونقلهم إليه، واسترجاع فضاء حي الامل وإعادة تهيئته ليسترجع صبغته الأصلية كمنطقة خضراء، وهو ما من شأنه أن يوفر فضاء رحبا للنزهة للعائلات عامة وللنساء خاصة باعتبار عدم وجود متنفس خاص بهن في المدينة.

• بلدية غنوش

بعد عرض منهجية ومسار إعداد بطاقة التقييم المجتمعي للخدمات العامة وتوزيعها على المسؤولين حظي المشروع ومسار تنفيذه باستحسان كبير من طرف المنسق الجهوي للمرأة والأسرة العمران البشري الذي اعتبر أن ما تم إنجازه يتوافق مع تطلعات وزارة المرأة في مجال دعم الخدمات العامة المستجيبة لتكافؤ الفرص بين الجنسين.

وبدورهم ثمّن أعضاء المجلس البلدي العمل المنجز مؤكدين أن أغلب المشاريع المقترحة من طرف المواطنين هي إما بصدد الإنجاز (في مراحله الأولى) وإما مبرمجة

ضمن المخطط الاستثماري البلدي لسنتي 2019 و2020.

وفي المقابل أثار المسؤولون مسألة حي العروق وهو تجمع سكني يبعد عن وسط المدينة قرابة 4 كم، قام الديوان الوطني للتطهير بالتدخل فيه ومد شبكات الصرف الصحي غير أنه إلى الآن لا يزال غير مبرمج في مشاريع التعبيد والتنوير العمومي والنقل. كما أنه لم يتم تخصيص ميزانية لأجل التدخل فيه. لذلك فإنهم يعتبرون أن تهذيب هذا الحي وتعبيد الطريق ومد شبكة التنوير العمومي فيه مع إيصال خدمات النقل له من الأولويات التي ينبغي العمل عليها بجدية وفي أقرب الآجال.

• بلدية مارث

بعد عرض بطاقة التقييم المجتمعي أكد رئيس لجنة الأشغال بالبلدية على وجاهة محتوى البطاقة وأنه يعكس حقيقة الواقع في ما يتعلق بالنقل، وبين أنه سبق لهم عقد اجتماعات مع كافة المتدخلين من ممثلين عن غرف التاكسي الفردي و اللواج من أجل تطوير هذه الخدمات بما يتلاءم مع حاجيات المواطنين.

ووضح الكاتب العام المحلي لاتحاد الصناعة والتجارة أن المشكل الأساسي في مجال التاكسي الفردي مرتبط بضعف المنافسة باعتبار العدد الضعيف من الرخص الممنوحة في هذا الصنف، وهو ما يشجع أصحاب سيارات التاكسي على تحديد طريقة عملهم بأنفسهم من دون اعتبار كبير لحاجيات المواطنين. وهو ما أكدته رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية ورئيسة لجنة الصحة والنظافة والبيئة بالمجلس البلدي حيث بينتا أن هذا المشكل تعاني منه النساء كثيرا.

وعليه فقد تم تقديم المقترحات التالية:

- تعميق الدراسة الميدانية من أجل الدفع نحو تعزيز أسطول الحافلات بالبلدية،
- منح رخص تاكسي اضافية مع التمييز بين رخص التاكسي الفردي والتاكسي الجماعي مع تشديد الرقابة على استعمال العداد،
- توفير فضاء لإنجاز محطة نقل جماعي حتى يسهل على مستعمليه الذهاب إليه عند الحاجة.

صور من اللقاء العام مع المسؤولين ببلدية مارث

كما تم خلال اللقاء الاتفاق على عقد مجموعة من الاجتماعات المهنية بين ممثلي غرفة التاكسي الفردي واللواج من جهة وممثلي الشركة الجهوية للنقل بقابس من جهة أخرى من أجل مزيد تدارس الإشكاليات المرتبطة بقطاع النقل في بلدية مارث وتباحث السبل الكفيلة بالتنسيق الثنائي بين الطرفين بغية حل الاشكاليات العالقة وتطوير خدمات النقل بالمنطقة البلدية مع الأخذ بعين الاعتبار الوضعية الخصوصية والحاجة الملحة للنساء في هذا السياق.

4.2.2. ملاحظات عامة حول لقاءات المسؤولين

أبدى المسؤولون عن الخدمات العامة حماسا كبيرا وتفاعلا جليا مع مشروع «الخدمات العامة المستجيبة لتكافؤ الفرص بين الجنسين بولاية قابس» واستحسنوا منهجية إعداده وتنفيذه كما أيدوا تطلعات المواطنين التي وردت ضمن بطاقات التقييم المجتمعي للخدمات العامة المستجيبة لتكافؤ الفرص بين الجنسين. ومع ذلك فإن ما تمت ملاحظته هو ضعف إلمامهم بمفهوم استجابة الخدمات العامة لتكافؤ الفرص بين الجنسين رغم إقرارهم بأهميته المجتمعية.

لذلك كانت هذه اللقاءات مثمرة للغاية من عدة:

- الاطلاع على ما ورد بالنصوص القانونية التونسية من حث على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين في مجال الخدمات والمشاريع،
- التأكيد على وجاهة ما قام المواطنون بإنجازه ضمن بطاقات التقييم المجتمعي للخدمات العامة المستجيبة لتكافؤ الفرص،
- التعهد في المستقبل بمزيد العناية بعنصر تكافؤ الفرص بين الجنسين عند برمجة وتنفيذ الخدمات العامة والمشاريع العمومية.

المراجـــع

باللغة العربية:

- تقريـر لجنة الحقـوق والحريات والعلاقـات الخارجية حول مـشروع القانـون الأسـاسي المتعلـق بالقضـاء عـلى العنـف ضد المـرأة 2016/60
- **منظمـة العمـل الدوليـة :** مبـادئ حقـوق النسـاء العامـلات والمسـاواة بـين الجنسـين (2000)
- **منظمـة Care :** بطاقـات التقييـم المجتمعـي – مـادة علميـة تدريبية

باللغة الإنقليزية:

- **Actionaid :** Gender-responsive public services-Framework 2018 (2018)
- **Care :** The Community Score Card (CSC) : A generic guide for implementing CARE's CSC process to improve quality of services (2013)
- **United Nations :** Achieving Gender Equality, Women's Empowerment and Strengthening Development Cooperation (2010)
- **United Nations :** Gender equality: Why it matters GENDER EQUALITY: WHY IT MATTERS
- **UNICEF :** Promoting gender equality : An equity-focused approach to programming (2005)